جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
naba36798@gmail.com

جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
Salam.k@uokerbala.edu.iq

الحسابات القومية الخضراء والاقتصاد الاخضر
إمكانية تطبيقها في العراق
Green National Accounts and Green Economy: Possibility of Application in Iraq

نبأ راشد كريم
Nabaa rashed kareem

سلام كاظم شاني
Salam kazem shani

المستخلص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على اهمية الحسابات القومية الخضراء في مختلف البلدان من خلال توضيح اهمية النمو الاخضر والذي يتمثل في الاستخدام الفعال للموارد والاصول الطبيعية واستخدام التكنولوجيا النظيفة الصديقة للبيئة وادخال الابتكارات التي يمكن ان تسهم في ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل البيئية وزيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة كما يوضح البحث امكانية الاستفادة من الاقتصاد في العراق وتعزيز الانشطة المستدامة بيئيا فيه

الكلمات المفتاحية:

الحسابات القومية الخضراء، الاقتصاد الاخضر، العراق , المحاسبة الخضراء .

Abstract

The research aims to highlight the importance of green national accounts in various countries by clarifying the importance of green growth, which is the effective use of natural resources and assets, the use of clean, environmentally friendly technology, and the introduction of innovations that can contribute to finding appropriate solutions to environmental problems and increasing investment in renewable energy sources. The research also demonstrates the possibility of benefiting from the economy in Iraq and promoting . environmentally sustainable activities there

المقدمــة

أصبحت المشكلات البيئية تلقى اهتماماً أكبر في دول العالم منذُ زمن. وقد برزت هذه المشكلات نتيجة زيادة استغلال موارد البيئة التي بلغت ذروتها في النص الثاني من القرن العشرين، إذ أدى تمركز الصناعة في المدن وما يتبعه من نشاط اقتصادي، وزيادة وسائط النقل إلى تحول البيئة في العديد من المدن الصناعية إلى بيئة ملوثة بالغازات السامة ومما انعكس ذلك على صحه الانسان .

أما في العراق فبسبب اعتماده الرئيسي على الموارد الناضبة والاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية فضلاً عن عدم وجود أنظمة شاملة ومتابعة للرصد البيئي فقد تسبب في تحولات كبيرة انعكست في صورة التدهور المستمر والمتسارع لجميع مكوناته كانت نتيجتها سوء استخدام الموارد المتاحة والاعتماد المفرط على استخدام الوقود الاحفوري وما تسبب به من انبعاثات غازية وزيادة في التلوث البيئي

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في زيادة الانبعاثات الناتجة عن الصناعات التي تعتمد على مصادر الطاقة غير المتجددة، المتمثلة في الوقود الأحفوري، فضلاً عن استنفاد الموارد المهددة في مدة قصيرة، ثم انعكس أثرها بشكل سلبي على النمو والتنمية الاقتصاديين

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التأصيل النظري للحسابات القومية الخضراء .
- تحليل و اقع واليات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في العراق

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن اعتماد الحسابات القومية الخضراء كمنهج تنموي جديد، التي تأخذ بنظر الاعتبار الآثار البيئية على الاقتصاد، يعد خطوة مهمة و انسيابية لبلوغ النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين.

منهجية البحث:

لغرض الوصول الى الاهداف والغايات المنشودة من البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي لتوضيح كل الجو انب النظرية للدراسة ، والاسلوب الوصفي التحليلي الذي يساعد على تسهيل المقارنة بين الو اقع النظري للدراسة والو اقع الميداني لاقتصاد العراق.

حدود البحث المكانية والزماني:

سيكون العراق هو البعد المكاني للبحث، والحدود الزمانية تشمل المدة(2004-2021).

هيكلية البحث:

للإحاطة بجو انب البحث تم تقسيمه إلى ستة مطالب تليها استنتاجات وتوصيات وكما يلي:

المطلب الأول : مفهوم الحسابات القومية الخضراء

المطلب الثاني: أهداف ومز ايا تطبيق الحسابات القومية الخضراء

المطلب الثالث: مفهوم – أهمية واهداف النمو الأخضر

المطلب الر ابع :النمو الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

المطلب الخامس :تحليل التلوث البيئي في العراق للمدة (2004-2021)

المطلب السادس: الاستر اتيجيات الاقتصادية المقترحة للتحول الى الاقتصاد الأخضر في العراق

المطلب الاول: مفهوم الحسابات القومية الخضراء

1. مفهوم الحسابات القومية الخضراء :-

تعد الحسابات القومية الخضراء نتاج التفاعل بين البيئة والاقتصاد بهدف إرساء مبادئ التنمية ذالمستدامة ,اذ ان الحسابات البيئية الاقتصادية هي توسيع لحدود الأصول في الحسابات القومية التقليدية من اجل المحاسبة لتحقيق التنمية المستدامة ,اذ تناولت دور البيئة في الأداء الاقتصادي وبعد استنزاف الموارد والتدهور البيئي من الموضوعات الأساسية في الحسابات القومية الخضراء وتكتمل الحسابات من خلال تحديد النفقات المتعلقة بالقضايا البيئية وادماج الأصول والتغيرات التي تطرأ في العرض ,اذ يعد استنزاف الموارد والتدهور البيئي من الموضوعات الأساسية في الحسابات القومية الخضراء (1) .

وللحسابات القومية الخضراء تعاريف عديدة نستعرض أهمها:

"عرفت بأنها الوصف المنهجي داخل اطار محاسبي للعلاقات المتبادلة بين البيئة والاقتصاد"(2) .

كذلك تعرف الحسابات القومية الخضراء" بانها الحسابات الشاملة لجميع تكاليف الأنشطة التي يترتب عليها أضرار أو منافع مفقودة ،أو وقاية وتقييم واعادة تصحيح الاضرار على مستوى الدولة وعلى المستوى القومي , بحيث يمكن الإفصاح عن هذه التكاليف بشكل مستقل عن التكاليف الأخرى وتقديم معلومات تساهم في اتخاذ قرارات الاستغلال الاقتصادي الكفء للموارد الطبيعية و الذي سينعكس على تمييز القطاع وزيادة حصته السوقية(3) .

كما تعرف بأنها " تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية، بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية لأنشطة و أنظمة البيئة والحد منها"(4).

كما عرفتها وكالة حماية البيئة الامريكية من خلال ثلاثة أوجه (5)

الحسابات القومية الخضراء من وجهة النظر الاقتصادية: يتم فيها تحليل وقياس كمية وقيمة مدخلات عوامل الإنتاج، وغالبا ما تعكس مستوى الرفاهية الاقتصادية للقطاعات.

الحسابات القومية الخضراء كامتداد للمحاسبة المالية: اذ تقوم على إعداد القوائم المالية وفق المعايير والاسس المحاسبية، بحيث تتضمن هذه القوائم معلومات لآثار البيئة لمساعدة المستفيدين من هذه القوائم كالمستثمرين والدائنين وحملة الأسهم.

الحسابات القومية الخضراء من وجهة النظر الإدارية: يتم فيها تحديد وتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بالأنشطة البيئية لغرض مساعدة الإدارة في التخطيط و اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة، كقرارات تسعير المنتجات والاستمرار في إنتاج منتج معين ومتطلبات الجودة وغيرها من القرارات الإدارية.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الحسابات القومية الخضراء هي نظام للمعلومات كغيرها من المحاسبة المالية، لأنها تقوم بتسجيل الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الأنشطة الاقتصادية في الدولة في مجال حماية البيئة والمتمثلة في التكاليف البيئية وما ينجم عنها من إيرادات بيئية، لتقوم في الأخير بالإفصاح عنها سواء في القوائم المالية أو في شكل تقارير مالية مستقلة، وذلك لتمكين مستخدمي تلك المعلومات من معرفة قدرة الحكومة والتزامها في الحفاظ على البيئة (أي تزويدهم بالمعلومات) المتعلقة بالأداء البيئي.

2. مستويات الحسابات القومية الخضراء

المحاسبة الخضراء (EA)هي مصطلح واسع النطاق يشير إلى دمج التكاليف والمعلومات البيئية في مجموعة متنوعة من الممارسات المحاسبية .اذ يوضح الشكل (1) بعض السياقات المختلفة التي يتم فيها استخدام المحاسبة الخضراء على مستوى الاقتصاد الكلي ،يتم استخدام المحاسبة الخضراء لحساب التكاليف المرتبطة بمخزون

المنطقة وتدفقات الموارد الطبيعية .ان إعادة تعريف الدخل القومي الذي يدمج مثل هذه الحسابات البيئية في التدابير التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي هو مثال على الاقتصاد الكلي .كما يمكن استخدام الحسابات القومية الخضراء على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الشركة ، اذ يمكن تطبيق المحاسبة الخضراء على كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية, اذ تقوم الشركة بإبلاغ نشاطها الاقتصادي إلى الجمهور، اذ لديها متطلبات للكشف عن الالتزامات البيئية وتكاليف بيئية معينة. يخضع تطبيق المحاسبة الخضراء إلى "مبادئ المحاسبة المقبولة عموما" والتي يتم وضعها من قبل مجلس معايير المحاسبة الفيدرالية ولجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. فيما يتعلق بالمحاسبة الإدارية (أو الداخلية)، فإن المحاسبة الخضراء هي الطريقة التي يمكن الحكومة من خلالها حساب استخدام المواد والتكاليف البيئية لعملياتها. محاسبة المواد هي وسيلة تتبع تدفقات المواد في منشأة من أجل توصيف المدخلات والمخرجات لأغراض تقييم كل من كفاءة الموارد وفرص تحسين البيئة. محاسبة التكاليف البيئية (ECA)هي كيفية تحديد التكاليف البيئية بما في ذلك تلك التي غالباً ما تكون مخفية في الحسابات العامة وتخصيصها لتدفقات المواد أو الجوانب المادية الأخرى (كما يمكن تحديدها من خلال محاسبة المواد). يوفر تطبيق مفاهيم المحاسبة الخضراء الداخلية اتساق بين الأهداف البيئية للحكومة او اهدافها المالية، اذ يعني أن تحسين البيئة يمكن أن يؤدي بشكل غير مباشر إلى التحسين المالي. هذه الصلة المباشرة بين الأداء المالي والبيئي هي التي تجعل ممارسات المحاسبة البيئية القوية مقنعة للغاية. تم توحيد المحاسبة المالية ومتطلباتها البيئية لتوفير معلومات متسقة وقابلة للمقارنة للمستثمرين والهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين، بينما تختلف ممارسات المحاسبة الإدارية على نطاق واسع من دولة إلى أخرى. وبالمثل تختلف الطريقة التي تطبق بها الدولة مبادئ. المحاسبة الخضراء. تبذل بعض الشركات جهودا لتحديد التكاليف البيئية ذات الصلة واستخدام هذه المعلومات الإضافية لتوجيه قرارات العمل. ومع ذلك، فإن معظم الدول تعمل دون إدراك حجم أو مصدر هذه التكاليف، مما قد يؤدي بها إلى قرارات سيئة. الهدف الأساسي هو تصحيح فجوة المعلومات المحاسبة الخضراء

الشكل(1)مستويات تطبيق الحسابات القومية الخضراء

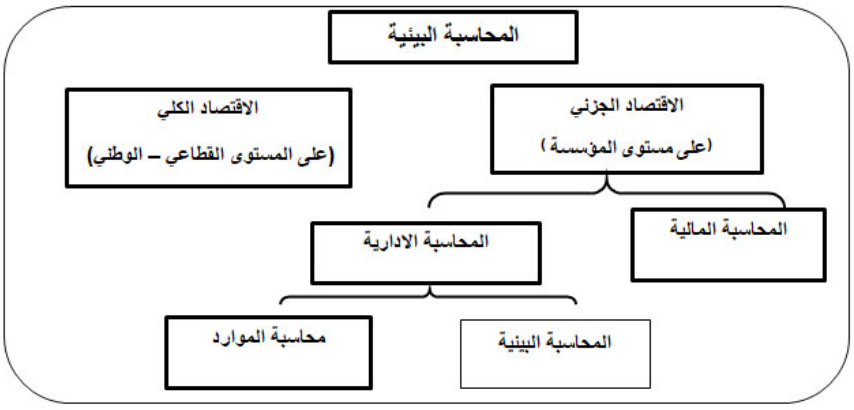

Resource Robert Graff, Edward Reiskin, United States Environmental Protection Agency Office of Pollution Prevention & Toxics Environmental Accounting Project ,1998,p4.

وهناك تقسيمات أخرى لمستويات تطبيق الحسابات القومية الخضراء ويمكن عرضها على الشكل الاتي:

المحاسبة البيئية على المستوى الوطني : في هذا المستوى يتم التركيز على قياس التنمية المستدامة أذ ان تفاقم مشاكل البيئة أدى إلى وجود حاجة لمؤشرات تختص بقياس الحالة الصحية ,ومعدلات النمو والتقدم الاقتصادي

,مثل المفهوم المتعلق بقياس التنمية البشرية للحفاظ على مصادر رأس المال البشري والمادي والطبيعي ,باعتباره الضمان لاستمرار التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية ,تنتج عن المحاسبة الوطنية التي تتمثل في المؤشرات الخضراء او المعدلة بيئياً مثل الدخل الوطني المعدل بيئياً ,او الناتج الوطني المعدل بيئيا ,وهي مؤشرات اكثر موضوعية في الحكم على معدلات النمو وأداء الاقتصادات المختلفة ,وكذلك عند مقارنة أداء بعض الاقتصادات مع بعضها (6).

المحاسبة البيئية على المستوى القطاعي: في هذا المستوى تم التركيز على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة بناءً على مدى مراعاة هذه القطاعات لجوانب واعتبارات البيئة وخاصة تلك القطاعات التي تعمل على استنزاف الموارد البيئية، كقطاعات الصناعة النفطية التي تعد قطاعات تهدر رأس المال الطبيعي، مما يهدد استمرارية القطاع ومساهمته في التنمية (7).

المحاسبة الخضراء على مستوى المؤسسة او على المستوى الفردي: ان ممارسة المحاسبة الخضراء على مستوى المؤسسة لها اتجاهان، الأول ممارسة المحاسبة البيئية بغرض ترشيد قرارات الأطراف الخارجية (المحاسبة المالية البيئية)، والثاني ممارسة المحاسبة البيئية بغرض ترشيد قرارات إدارة المؤسسة (محاسبة نظم الإدارة البيئية). والمحاسبة البيئية على مستوى المؤسسة تعرف بانها: " عبارة عن نظام الإنتاج وتوصيل المعلومات التي تعكس الأبعاد والآثار البيئية سواء المباشرة أم غير المباشرة، وذلك بهدف خدمة كل من الأطراف الخارجية وترشيد قرارات إدارة الدولة (8).

المطلب الثاني : أهداف ومزايا تطبيق الحسابات القومية الخضراء

1. اهداف الحسابات القومية الخضراء

يمكن ايجاز اهداف الحسابات القومية الخضراء كما يأتي: -

إعداد التقارير عن النفقات البيئية لتوضيح مدى التزام الحكومات بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية.

توضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية للدولة لضمان الاستمرارية.

إظهار المنافع البيئية التي خصصتها الدولة في كل فترة مالية (9).

قياس وتحديد التكاليف والمنافع البيئية على المستوى القومي، وربطها بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

المساعدة في تحسين عملية اتخاذ القرارات على المستويين القومي والدولي ، وتقديم المعلومات المناسبة لمعدي الحسابات القومية والسلطات السياسية والمنظمات البيئية المحلية والقومية التي يهمها الأمر (10).

2. مزايا تطبيق الحسابات القومية الخضراء

من اهم مزايا تطبيق الحسابات القومية الخضراء ما يأتي:

أ - قياس أداء المؤسسات الصناعية سواء ما يتعلق بالدخل والثروة وتقليل المخاطر البيئية.

ب -تخفيض الضغوط البيئية عن طريق اعداد بيانات محاسبية في شكل وحدات توضح كميات المواد الناتجة والتي يمكن الحد من استخدامها بغرض تخفيض الضغوط البيئية ومنع الاضرار التي تؤدي الى تلوثها او الحد منها.

ج - توفير المعلومات بشكل افضل عن المشكلات البيئية والمساعدة في تحقيق رقابه فعاله على الأنشطة البيئية وتقويم الأداء البيئي بشكل مستمر (11).

د- تحسين كفاءة استخدام الطاقة والماء والمواد الاولية الاخرى سيؤدي كذلك الى تخفيضات مالية رئيسة محتملة نتيجة لتقليل تكلفة المواد المشتراة وتكلفة معالجة النفايات.

هـ -قابلية الوصول الى المعلومات المالية للمشروع من طرف المحاسبين والمهارات التي يمتلكونها في استخدام تلك المعلومات لدعم عملية اتخاذ القرارات في مجالات تقييم الاستثمار واعداد الموازنات التخطيطية والتخطيط الاستراتيجي طويل الأجل(12).

المطلب الثالث : مفهوم - اهمية واهداف النمو الأخضر

مفهوم النمو الاخضر

النمو الأخضر هو مصطلح لوصف المسار الافتراضي للنمو الاقتصادي المستدام بيئيًا. وباعتبار النمو الاقتصادي هدف رئيس، فلا بد من فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد والتأثيرات البيئية الضارة. يرتبط النمو الأخضر ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم الاقتصاد الأخضر والاقتصاد منخفض الكربون أو التنمية المستدامة ويعد الانتقال الى أنظمة الطاقة المستدامة المحرك الرئيس للنمو.

عرف النمو الأخضر "بأنه النمو الذي يضمن كفاءة الموارد ويؤدي إلى تقليل التلوث والتدهور البيئي وتجنب الكوارث المختلفة من خلال الإدارة السليمة لرأس المال الطبيعي والبيئة ككل".

عرف البنك الدولي النمو الأخضر بأنه " النمو الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية وبالنظافة بحيث يحد من أثر تلوث الهواء والآثار البيئية وبالقوة بحيث يراعي المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية" وبذلك فأن المقصود بالنمو الأخضر باختصار هو الأنشطة التي تتمحور حول البيئة والطاقة (13).

عرف مصرف التنمية الأفريقي (AFDB) النمو الأخضر بأنه "تعزيز وتعظيم فرص النمو الاقتصادي من خلال القدرة على إدارة الأصول الطبيعية بكفاءة وبشكل مستدام بما في ذلك تعزيز الإنتاجية الزراعية وتعزيز البنية التحتية المستدامة. كما عرفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والمحيط الهادئ UNESCAP النمو الأخضر بأنه " النمو الذي يؤكد على التقدم الاقتصادي المستدام بيئياً لتعزيز التنمية المنخفضة الكربون (14).

وعرف النمو الأخضر وفق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "بانه تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان أن تواصل الثروات الطبيعية توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهيتنا. ولتحقيق ذلك، يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار، مما يدعم النمو المطرد ويتيح فرصاً اقتصادية جديدة (15) .

كما عرف بأنه "يعني تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية ، مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية " (16) .

نستنتج من ذلك بان النمو الأخضر يهدف إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامة، دون هدر الموارد الطبيعية والمساس بالبيئة

أهمية النمو الأخضر

يمكن لسياسات النمو الأخضر ان تساعد البلدان على إدارة أصولها الطبيعية بشكل مستدام للأجيال القادمة و الحد من الفقر و توليد النمو الاقتصادي وفرص العمل و تطوير بنية تحتية مرنة وتحسين الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي وتنويع إمدادات الطاقة وتقليل التلوث و انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتوفير سبل عيش أكثر أمان لسكان الريف والفقراء الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية (17).

اذ يمكن توضيح أهمية النمو الأخضر كما يأتي (18) :

تحليل المستوى الكلي لسوق العمل وتدابير سياسة النمو الأخضر مما يسمح بإجراء مقارنات عبر البلدان ولأنواع مختلفة من الاقتصادات بما في ذلك البلدان النامية ذات العمالة الفائضة وأسواق العمل.

تحليل الوظائف الخضراء على المستوى القطاعي.

عو اقب سوق العمل لسياسات وممارسات إدارة الموارد.

مراجعة ما إذا كان هناك مجال لسياسات سوق العمل المستهدفة أثناء انتقال النمو الأخضر مقابل العمليات الهيكلية الأخرى.

تحليل من يقف وراء الوظائف الخضراء (نوع العمل، المهارة مقابل غير المهارة).

اهداف النمو الأخضر

يهدف النمو الأخضر الى تحقيق اقتصاد منخفض الكاربون والى تحقيق اهداف عده منها:

تسريع النمو الاقتصادي ورفع دخل الفرد من خلال الاستثمارات المستهدفة في القطاعات ذات الأولوية التي لها أعلى تأثيرات مضاعفة للنمو الأخضر.

تحقيق نمو اقتصادي شامل مع الحد من الفقروتحسين رفاهية الانسان وخلق فرص العمل.

- ضمان تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي من خلال مسار للتنمية منخفض الكربون يحمي سلامة البيئة والموارد الطبيعية (19) .

إعادة هيكلة الاقتصاد و إتقان المؤسسات الاقتصادية وتشجيع تنمية القطاعات الاقتصادية لاستخدام الطاقة والموارد الطبيعية بكفاءة (20) .

إجراء البحوث وتعزيز تطبيق التكنلوجيا المتقدمة المناسبة لاستخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر كفاءة، والحد من كثافة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والمساهمة في الاستجابة الفعالة لتغير المناخ.

تحسين مستويات معيشة الناس، وخلق نمط حياة صديق للبيئة من خلال خلق فرص العمل من الصناعة الخضراء والزراعة والخدمات، والاستثمار في راس المال الطبيعي، وتطوير البنية التحتية.

يهدف النمو الأخضر إلى خلق نموذج إنمائي جديد لا ينظر فيه إلى الأهداف المتضاربة للنمو الاقتصادي وحماية البيئة على هذا النحو، اذ يسعى النمو الأخضر إلى دفع عجلة الانتقال من النمو الكمي إلى النمو النوعي والتحول من الهيكل الاجتماعي والاقتصادي التقليدي المعتمد على الوقود الأحفوري إلى هيكل منخفض الكربون.

يعد نمو فعال في استخدامه للموارد الطبيعية، اذ يقلل من التلوث والآثار البيئية، اذ أنه يفسر المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورأس المال الطبيعي في منع الكوارث المادية(21) .

المطلب الرابع : النمو الأخضر وعلاقتهُ بالتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

التنمية المستدامة ترتبط بإصلاح الاقتصاد، اذ ركزت سياسات التنمية في العقود الماضية على الاقتصاد البني او الاقتصاد الأسود وما ترتب عليها من التهميش الاجتماعي واستنزاف الموارد الاقتصادية والإضرار بأهداف التنمية، أما الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية من خلال مجموعة من السياسات واللو ائح وسياسات الدعم المختلفة التي تهدف الى الحفاظ على الموارد والبيئة. ويمكن القول أن النمو الأخضر والاقتصاد الأخضر هما من نتائج التنمية المستدامة وهو ما يوضح أن العلاقة بين المصطلحات الثلاثة علاقة تكاملية (22) .

وتتمثل العلاقة التكاملية في أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة يكون من خلال المكونين التاليين: -

المكون الأول هو النمو الأخضر: من خلال الاستخدام الفعال للموارد والأصول الطبيعية وإدخال الابتكارات التي يمكن أن تسهم في أيجاد حلول جديدة للمشاكل البيئية وخلق أسواق جديدة وتحفيز الطلب على المنتجات التي تستخدم التقنيات الخضراء وخلق فرص عمل جديدة.

المكون الثاني وهو الاقتصاد الأخضر: ويتحقق ذلك من خلال التركيز على الموارد الطبيعية مثل الزراعة وصيد

الأسماك والغابات لأنها تعتبر الأساس لإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة.

وقد أكد مؤتمر ريو 20 +على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الأثار السلبية للتنمية على البيئة، ويهدف أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي ويمثل هذان الهدفان في الوصول إلى التنمية الاقتصادية و ايجاد وظائف للفقراء وتحقيق المساواة الاجتماعية.

يمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، اذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة كما يمثل النمو الأخضر البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة (23) .

اذ ان العلاقة بين النمو الأخضر والتنمية المستدامة تمثل بـ: -

الاقتصاد الأخضر هو امتداد لمفهوم التنمية المستدامة ولكن النمو الأخضر مدفوع أيضاً بطموحات النمو الاقتصادي.

يجب مراعاة الاهتمامات الاجتماعية والبيئية.

يعتبر مؤشر التقدم الاجتماعي الرفاهية المنفصلة عن النمو الاقتصادي او الناتج المحلي الإجمالي.

دمج المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة على سبيل المثال المساواة بين الجنسين (24)

المطلب الخامس : تحليل التلوث البيئي في العراق للمدة (2004-2021):

اولاً: يتناول هذا المطلب تحليل اقتصادي لنسبة التلوث البيئي في العراق للمدة (2004-2021) كما يلي:

جدول (1) تحليل نسبة التلوث البيئي في العراق للمدة (2004-2021)

السنوات	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الصناعات التحويلية والتشييد (% من إجمالي حرق الوقود)	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن المباني السكنية والخدمات التجارية والعامة (% من إجمالي حرق الوقود)	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بفعل إنتاج الكهرباء والحرارة، إجمالاً (% من إجمالي حرق الوقود)	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بفعل الانشطة الاخرى (% من إجمالي حرق الوقود)	إرفيسوراتي المعدلة: الأضرار الناتجة عن غاز ثاني أكسيد الكربون (% من إجمالي الدخل القومي	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كغم لكل دولار من إجمالي الناتج المحلي بتعادل القوة الشرائية لعام 2011
2004	10.23	14.30	42.36	33.12	4.53	0.4
2005	9.57	17.21	37.62	35.60	4.52	0.4
2006	9.77	16.21	36.50	37.51	3.35	0.4
2007	13.04	17.27	28.26	41.43	2.34	0.4
2008	9.35	16.95	39.54	34.15	1.72	0.4
2009	7.79	11.07	53.50	27.64	2.58	0.4
2010	7.38	10.11	55.49	27.01	2.47	0.4
2011	9.06	10.21	50.97	29.75	2.10	0.4
2012	12.22	9.33	50.21	28.24	2.17	0.4
2013	10.46	8.64	54.72	26.18	2.25	0.4
2014	7.90	6.47	65.04	20.58	2.51	0.4
2015	8.90	6.37	67.04	17.68	3.43	0.4
2016	9.80	6.17	65.04	18.98	3.74	0.4
2017	10.90	6.07	65.74	17.28	3.51	0.4
2018	11.60	5.47	66.04	16.88	3.26	0.4
2019	11.90	6.07	67.04	14.98	3.47	0.4
2020	8.90	5.47	65.04	20.58	4.29	0.4
2021	10.50	6.77	66.04	16.68	4.59	0.4

تم إعداد الجدول بناءً على المصادر التالي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات، نشرات احصائية لسنوات مختلفة

انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الصناعات التحويلية والتشييد (% من إجمالي حرق الوقود) يتضح من بيانات الجدول بأن في عام 2004 بلغت نسبتها (% 10.23) ثم بلغت اعلى نسبة لها في عام 2007 اذ بلغت (13.04%) ويرجع سبب ذلك بسبب الاعتماد على المصادر الكربونية والطاقات التقليدية في جميع القطاعات وعدم وجود مصادر لاستبدال ثاني أوكسيد الكربون بالأوكسجين، اي قلة نسبة المساحة الخضراء وكثرة التصحر. ثم اخذت نسبتها تتذبذب بالارتفاع والانخفاض حتى وصلت في عام 2021 اذ بلغت نسبتها (10.50%) بسبب ازمة كورونا التي أدت إلى تناقص غاز co2 واستخدام تقنيات أكثر كفاءة ونظافة واستخدام مصادر طاقة بديلة وتبني مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الشمس والرياح لتوليد الكهرباء بدلا من الوقود التقليدي مثل الفحم او النفط.

انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن المباني السكنية والخدمات التجارية والعامة (% من إجمالي حرق الوقود). فقد كانت نسبتها (14.30%) في عام 2004 واستمرت نسبتها بالارتفاع والانخفاض حتى وصلت إلى اعلى مستوى لها في عام2007 اذ بلغت نسبتها (17.27%) بسبب استقرار الوضع الأمني من خلال التوسعات في ابنية المستشفيات والمستوصفات وفي مجال الانشاءات والمباني السكنية. وبلغت أدني مستوى لها في عام 2020 اذ بلغت نسبتها (5.47%) بسبب جائحة كورونا اذ توقفت المصانع عن العمل. وبلغت نسبتها في عام 2021 (6.77%) بسبب زيادة الطلب على الطاقة والخدمات الناتجة عن زيادة عدد السكان والأنشطة الاقتصادية.

انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بفعل إنتاج الكهرباء والحرارة، إجمالاً (% من إجمالي حرق الوقود) اذ بلغت نسبتها في عام 2004 (42.36) وكانت اعلى نسبة لها في الأعوام 2015 و2019 اذ بلغت نسبتها (67.04) بسبب زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية اذ بلغت نسبة الزيادة في انتاج الكهرباء عن عام 2014 (11.3) . اذ بلغت في عام 2021 (66.04) بسبب استمرار محطات انتاج الطاقة الكهربائية بالاعتماد على مصادر الطاقة الاحفورية المتمثلة بالنفط ومشتقاته.

انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بفعل الانشطة الاخرى (% من إجمالي حرق الوقود) اذ بلغت نسبتها (33.12%) في عام 2004 وبعدها اخذت نسبتها بالارتفاع حتى وصلت اعلى نسبة لها في سنة 2007 اذ بلغت (41.34%) بسبب قلة المساحات الخضراء، وزيادة استخدام الوقود الأحفوري اذ ساهم في زيادة نسبة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في تلك الفترة. واخذت نسبتها تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض اذ بلغت نسبها في عام 2021 (16.68%) بسبب استخدام الطاقة المتجددة وتفعيل مبادرة الطاقة النظيفة وقلة استخدام الوقود الاحفوري.

الوفورات المعدلة: الأضرار الناتجة عن غاز ثاني أكسيد الكربون (% من إجمالي الدخل القومي) فبلغت نسبتها في عام 2004 (4. 53%) أدى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى زيادة في المشاكل الصحية مثل الربو وامراض القلب وهذا ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الرعاية الصحية ويؤدي إلى تقليل الوفورات الشخصية والحكومية ، ثم انخفضت نسبتها حتى وصلت أدنى نسبة لها في عام 2008 اذ بلغت نسبتها (1.72%) ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتركيز على الاستثمار في مجالات التكنلوجيا الخضراء للمساهمة في تقليل انبعاثات ثنائي أوكسيد الكربون , ثم استمرت قيمتها بالارتفاع حتى وصلت اعلى نسبة لها في عام 2021 اذ بلغت نسبتها (4.59%) ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى التمويل المحلي لمكافحة جائحة كوفيد- 19 والتصدي لتغير المناخ .

6. انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كغم لكل دولار من إجمالي الناتج المحلي بتعادل القوة الشرائية لعام 2011. بلغت نسبتها (0.4) ثابتة في جميع الاعوام

الشكل (2) تحليل نسبة انبعاثات الغازات الملوثة في العراق للمدة (2004-2021)

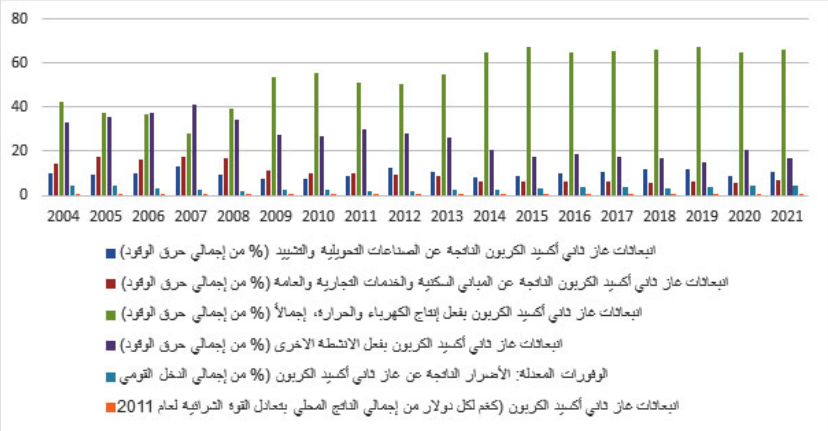

- المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)
- يوضح الشكل (2) نسبة انبعاث الغازات الملوثة في العراق للمدة (2004-2021)

ثانياً : تحليل تطورنسبة مصادر الطاقة في العراق للمدة (2004-2021)

الجدول (2) تطورنسبة مصادر الطاقة في العراق للمدة (-2004 2021)

السنوات	الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق (% من إجمالي الطاقة)	معدل النمو%	الطاقة البديلة والطاقة النووية (% من إجمالي استخدام الطاقة)	معدل النمو%	إنتاج الكهرباء من مصادر النفط والغاز والفحم (% من الإجمالي)	معدل النمو%	إنتاج الكهرباء من المصادر الاخرى (% من الإجمالي)	معدل النمو%
2004	0.08		0.2		98.47		1.29	
2005	0.08	-0.65	1.4	808.93	61.32	-37.73	37.16	2776.92
2006	0.08	10.54	1.7	15.81	56.53	-7.81	41.71	12.24
2007	0.08	-1.04	1.3	-23.78	55.80	-1.29	42.84	2.71
2008	0.08	-7.15	0.6	-49.44	63.55	13.90	35.72	-16.62
2009	0.07	-13.07	0.6	-13.77	56.42	-11.22	42.96	20.24
2010	0.06	-8.55	0.8	41.28	65.45	16.00	33.70	-21.54
2011	0.06	-7.93	0.5	-34.77	71.20	8.79	28.23	-16.24
2012	0.05	-7.00	0.6	22.38	65.64	-7.81	33.68	19.30
2013	0.05	-3.56	0.6	1.80	61.88	-5.73	37.43	11.15
2014	0.05	0.42	0.3	-48.25	57.52	-7.04	42.10	12.46
2015	0.05	0.00	0.5	60.48	50.15	-12.82	49.27	17.04
2016	0.05	0.00	0.6	18.84	48.15	-3.99	51.17	3.86
2017	0.05	0.00	0.7	15.86	47.15	-2.08	52.07	1.76
2018	0.05	0.00	0.6	-13.69	45.05	-4.45	54.27	4.23
2019	0.05	0.00	0.8	31.71	44.25	-1.78	54.87	1.11
2020	0.05	0.00	0.6	-24.08	43.35	-2.03	55.97	2.00
2021	0.05	0.00	0.8	31.71	45.35	4.61	53.77	-3.93

- تم إعداد الجدول بناءً على المصادر التالية

-البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات، نشرات احصائية لسنوات مختلفة .

الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق (% من إجمالي الطاقة). يتضح من بيانات الجدول (2) انها سجلت للأعوام من 2004-2008 بنسبة مستقرة اذ بلغت (0.08%) وبمعدل بلغ (7.15-) في سنة 2008 . ثم اخذ نسبتها

بالانخفاض حتى وصلت في عام 2021 إلى (0.05) والسبب في ذلك هو غياب التدابير السياسية، وعدم جاذبية ظروف الاستثمار، والافتقار إلى آليات التمويل كلها أسباب تقيد التوسع في مر افق الطاقة المتجددة، ناهيك عن غياب أي محفزات ضريبية رسمية من الحكومة وأي تمويل عام لتشجيع الطاقات المتجددة .

الطاقة البديلة والطاقة النووية (% من إجمالي استخدام الطاقة) من خلال الجدول (2) يتضح ان الطاقة البديلة والطاقة النووية قد بلغت في عام 2004 (0.2%) من اجمالي استخدام الطاقة وارتفعت هذه النسبة في عام 2006 لتبلغ (1.7%) من اجمالي استخدام الطاقة وبمعدل نمو (15.81%) وتراجعت هذه النسب في الفترة 2007-2009 لتعاود الارتفاع في عام 2010 لتبلغ نسبة (0.8%) من اجمالي استخدام الطاقة وبمعدل نمو (41.28%) اما في عام 2014 ففقد انخفضت هذه النسبة لتبلغ (0.3%) وبمعدل (48.25%) و بينما ارتفع انتاج الطاقة في عام 2019 ليبلغ (0.8%) وبمعدل نمو (31.71%) وتراجعت هذه النسبة في العام الذي يليه ثم عاودت للارتفاع في عام 2021 ليبلغ (0.8%) وبمعدل نمو (31.71%).

إنتاج الكهرباء من مصادر النفط والغاز والفحم (% من الإجمالي) بلغ انتاج الكهرباء من مصادر النفط والغاز والفحم في عام 2004 (98.47%) من اجمالي انتاج مصادر الطاقة و انخفضت هذه النسبة للفترة 2005-2007 بينما ارتفعت في عام 2008 إلى (63.55%) من اجمالي الانتاج وبمعدل نمو (13.90%) وارتفعت نسبة انتاج الكهرباء بشكل ملحوظ في عام 2011 لتبلغ (71.20%) من اجمالي انتاج مصادر الطاقة وبمعدل نمو سنوي (71.20%) ثم تراجعت هذه النسبة للفترة 2012-2020 نتيجة الحروب المستمرة ضد المنظمات الارهابية والتراجع المستمر في اسعار النفط ، اذ ادى إلى تراجع الانتاج في هذه الفترة , وفي عام 2021 عاودت هذه النسبة للارتفاع لتبلغ (45.35%) من اجمالي الانتاج وبمعدل نمو (4.61%) .

إنتاج الكهرباء من المصادر الاخرى (% من الإجمالي) من خلال الجدول (2) يتضح ان انتاج الكهرباء من مصادر الطاقة الاخرى قد بلغ في عام 2004 (1.29%) من اجمالي مصادر الطاقة و انخفضت هذه النسبة في عامي 2010 و2011 على التوالي لتبلغ (33.70) و (28.23) وبمعدل (21.54%) و(21.54%) على التوالي من اجمالي انتاج الطاقة بينما ارتفعت في الفترة 2012-2020 وتراجعت في عام 2021 لتبلغ (53.77) من اجمالي انتاج مصادر الطاقة الاخرى وبمعدل بلغ (3.93%).

الشكل(3) تطور نسبة مصادر الطاقة في العراق للمدة(2004-2021)

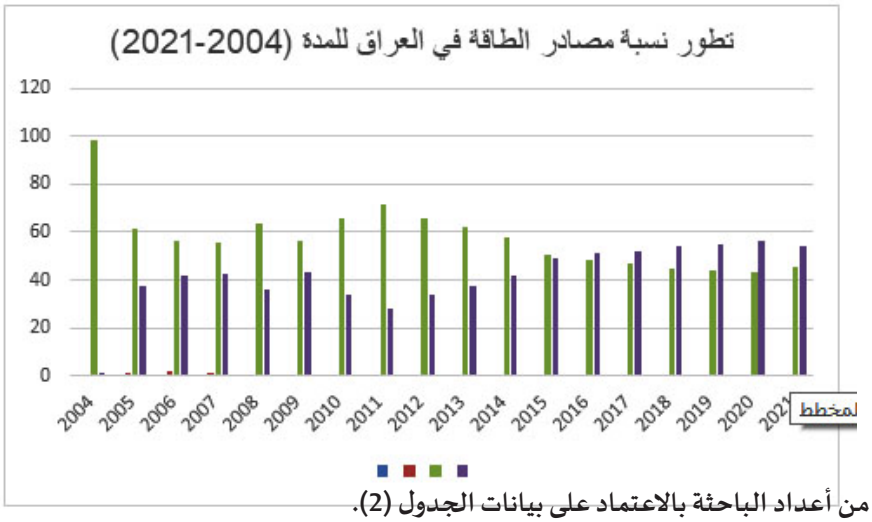

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

يوضح الشكل (3) تطور نسبة مصادر الطاقة في العراق للمدة (2004-2021)

المطلب السادس :- الاستراتيجيات الاقتصادية المقترحة للتحول الى الاقتصاد الاخضر في العراق

يمكن اقتراح مجموعة من السياسات التي تساعد على التحول نحو الحسابات القومية الخضراء في الاقتصاد العراقي

اولاً :- السياسات المالية

1. مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية هي الأداة التي تستخدمها الحكومة لإدارة الاقتصاد من خلال ضبط الإنفاق الحكومي والإيرادات (الضرائب).اذ تهدف السياسة المالية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز النمو الاقتصادي، والتحكم في معدلات التضخم والبطالة، فيما يلي الأدوات الرئيسية للسياسة المالية (25) :-

أ- الإنفاق الحكومي:

الإنفاق العام على السلع والخدمات: مثل البنية التحتية، التعليم، والرعاية الصحية.

التحويلات النقدية: مثل الإعانات الاجتماعية، المعاشات، والإعانات للعاطلين عن العمل.

ب - الضرائب (26) :

1. ضرائب الدخل: تُفرض على دخل الأفراد والشركات.
2. ضرائب المبيعات: تُفرض على السلع والخدمات.
3. الضرائب الجمركية: تُفرض على الواردات.
4. الضرائب الخاصة: مثل الضرائب على الوقود، التبغ، والكحول.

ت- القروض الحكومية:

إصدار السندات الحكومية: تستخدم الحكومة هذا الأداة لتمويل العجز في الميزانية.

القروض المحلية والدولية: تستدين الحكومة من المؤسسات المالية المحلية والدولية

ث - السياسات المالية التوسعية والانكماشية (27) :

1. السياسة التوسعية :

تهدف إلى زيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب.

تستخدم عادة في فترات الركود الاقتصادي لزيادة الإنتاج والتوظيف.

2. السياسات الانكماشية:

تهدف إلى تقليل الطلب الكلي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب.

تستخدم عادة في فترات النمو الاقتصادي السريع للسيطرة على التضخم.

ج - السياسات المالية الهيكلية:

تهدف إلى تحقيق تغييرات طويلة الأمد في الاقتصاد مثل تحسين الكفاءة الإنتاجية أو إعادة توزيع الدخل.

2. التأثيرات الاقتصادية للأدوات السياسة المالية للتحول نحو الاقتصاد الاخضر

تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة: تساهم الضرائب والإعانات في زيادة الاستثمار في تقنيات الطاقة النظيفة مما يؤدي إلى نمو القطاع الأخضر (28)

خلق فرص عمل جديدة: يؤدي الاستثمار في المشاريع الخضراء إلى خلق فرص عمل في مجالات مثل الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، والزراعة المستدامة (29)

تحسين جودة الحياة: اذ يؤدي تقليل التلوث وتحسين البيئة إلى تحسين الصحة العامة وجودة الحياة(30)

تحقيق الاستدامة الاقتصادية: من خلال تقليل الاعتماد على الموارد غير المتجددة والحد من التلوث، اذ تساهم السياسات المالية في تحقيق اقتصاد مستدام قادر على مواجهة تحديات المستقبل(31).

المزايا التنافسية الدولية: تعزز السياسات المالية الخضراء المزايا التنافسية للدول على الساحة الدولية من خلال(32):

تحسين صورة الدولة: تصبح الدول التي تتبنى سياسات خضراء رائدة في مجالات الاستدامة، مما يعزز صورتها على الصعيد الدولي.

زيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية: الشركات العالمية تبحث عن بيئات استثمارية مستقرة ومستدامة، مما يجذب الاستثمارات إلى الدول التي تطبق سياسات خضراء فعالة.

3:- الفوائد الاقتصادية والبيئية لأدوات السياسة المالية في الاقتصاد الأخضر

النمو الاقتصادي المستدام: تؤدي الاستثمارات في التكنولوجيا الخضراء والبنية التحتية إلى خلق صناعات جديدة وفرص عمل، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام(33).

تحسين الصحة العامة: تقليل التلوث يؤدي إلى تحسين جودة الهواء والماء، مما يحسن الصحة العامة ويقلل من التكاليف الصحية (34)

تقليل التكاليف البيئية: تقليل الاعتماد على الموارد غير المتجددة وخفض الانبعاثات يقلل من التكاليف البيئية المرتبطة بالتلوث والتغير المناخي.

تحفيز الابتكار: تشجع الحوافز المالية الشركات على الابتكار وتطوير تقنيات جديدة تساعد في التحول نحو اقتصاد أخضر (35) .

يستنتج الباحث من خلال مما سبق بأنه تلعب أدوات السياسة المالية دوراً حيوياً في دعم الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال مزيج من الضرائب، الإعانات، الاستثمار في البنية التحتية، التشريعات، والسندات الخضراء، ويمكن للحكومات أن توجه الاقتصاد نحو مسار أكثر استدامة، مما يحقق فوائد بيئية، اقتصادية، واجتماعية بعيدة المدى لتحقيق النجاح، يجب أن تكون هذه السياسات مدعومة بإرادة سياسية قوية وتعاون دولي فعّال.

ثانيا:- السياسة النقدية:

3. مفهوم السياسة النقدية

هي مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في العرض النقدي وأسعار الفائدة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل الاستقرار الاقتصادي والنمو(36). وهناك عدة أدوات يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية، وهذه الأدوات تشمل (37)

أ- سعر الفائدة

عمليات السوق المفتوحة

عمليات شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة للتحكم في كمية النقود المتاحة في الاقتصاد.

سعر الفائدة على القروض:

تعديل سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية.

ب- الاحتياطي النقدي الإلزامي

1. تعديل النسبة المئوية من الودائع التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها كاحتياطي نقدي في البنك المركزي (38) .

ت- السياسة النقدية التوجيهية

1. تقديم التوجيهات والتوقعات بشأن الاتجاهات المستقبلية لسياسة الفائدة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

ث- التسهيلات الائتمانية

1. تقديم قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية لدعم السيولة (39) .

2. التأثيرات الاقتصادية لأدوات السياسة النقدية في التحول نحو الاقتصاد الاخضر

تلعب أدوات السياسة النقدية دورًا مهمًا في تحقيق الاقتصاد الأخضر من خلال تأثيرها على الاستثمارات البيئية والاستدامة الاقتصادية، تتضمن الأدوات النقدية مجموعة من السياسات التي يمكن للبنوك المركزية والحكومات تطبيقها للتأثير على النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف البيئية. وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن أن تؤثر بها أدوات السياسة النقدية على الاقتصاد الأخضر (40) :

أسعار الفائدة:

تخفيض أسعار الفائدة يمكن أن تشجع على الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء، مما يقلل من تكلفة التمويل لهذه المشاريع على النقيض، زيادة أسعار الفائدة قد تثني عن الاستثمارات البيئية إذا كانت تكلفة الاقتراض مرتفعة .

عمليات السوق المفتوحة:

1. يمكن للبنوك المركزية شراء السندات الخضراء (Green Bonds) لتحفيز التمويل الأخضر.

2. دعم سوق السندات الخضراء يمكن أن يزيد من الاستثمارات في المشاريع البيئية والمستدامة.

احتياطات البنوك:

تعديل متطلبات الاحتياطي يمكن أن يشجع البنوك التجارية على تقديم المزيد من القروض للمشاريع الخضراء، تقليل الاحتياطي المطلوب للبنوك التي تستثمر في المشاريع البيئية يمكن أن يحفز الإقراض المستدام (41) .

التوجيهات التنظيمية:

يمكن للبنوك المركزية إصدار توجيهات للبنوك التجارية حول ضرورة دمج الاعتبارات البيئية في قرارات الإقراض والاستثمار، اذ أن فرض معايير الإبلاغ البيئي يمكن أن يزيد من الشفافية ويشجع على ممارسات الأعمال المستدامة.

السياسات النقدية غير التقليدية:

التيسير الكمي (Quantitative Easing) يمكن أن يشمل شراء الأصول البيئية أو تقديم تمويل مباشر للمشاريع الخضراء، استخدام أدوات جديدة مثل برامج التمويل المستدام يمكن أن يعزز الابتكار في القطاع المالي الأخضر.

الشراكات مع المؤسسات الدولية:

التعاون مع المؤسسات المالية الدولية يمكن أن يوفر الدعم الفني والمالي لتحقيق الأهداف البيئية، اذ ان الاستفادة من برامج التمويل الأخضر العالمية يمكن أن يعزز الجهود المحلية في الاقتصاد الأخضر بالتالي، يمكن لأدوات السياسة النقدية أن تساهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال دعم الاستثمارات المستدامة، وتشجيع التمويل الأخضر، وخلق بيئة اقتصادية ملائمة للنمو البيئي المستدام.

تعزيز السيولة المالية للمشاريع الخضراء (42) :-

1. تقديم تسهيلات ائتمانية مخصصة:يمكن للبنوك المركزية تقديم تسهيلات ائتمانية منخفضة التكلفة للبنوك التي تقدم قروضًا للمشاريع البيئية. مثال على ذلك هو مبادرة بنك إنجلترا لتقديم تسهيلات تمويلية للبنوك التي تساهم في تمويل المشاريع الخضراء.

2. إصدار سندات خضراء مركزية:إصدار سندات خضراء من قبل البنوك المركزية لتمويل المشاريع المستدامة

مباشرة. على سبيل المثال، بنك الشعب الصيني (PBOC) قام بدعم إصدار السندات الخضراء بشكل مكثف لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء.

3. الفوائد الاقتصادية والبيئية لأدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الاخضر ادوات السياسة النقدية في الاقتصاد الأخضر توفر مجموعة متنوعة من الفوائد الاقتصادية والبيئية. هذه الأدوات يمكن أن تدعم التحول نحو نموذج اقتصادي أكثر استدامة وكفاءة، مما يسهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. ويمكن ادراج بعض الفوائد الرئيسية (43) :-

أ- الفوائد الاقتصادية

1. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام:

أ- تحفيز الاستثمارات الخضراء: أدوات السياسة النقدية مثل تخفيض أسعار الفائدة وتقديم القروض الميسرة تشجع الاستثمارات في المشاريع البيئية، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.

ب- خلق فرص العمل: الاستثمارات في الطاقة المتجددة، النقل المستدام، والتقنيات الخضراء تساهم في خلق وظائف جديدة في هذه القطاعات الناشئة

2. تحسين كفاءة الطاقة وتقليل التكاليف:

تشجيع الابتكار: توفير التمويل للبحث والتطوير في تقنيات الطاقة المتجددة والكفاءة الطاقية يؤدي إلى تطوير حلول تكنولوجية جديدة، مما يقلل من تكاليف الطاقة على المدى الطويل.

خفض فواتير الطاقة: تحسين كفاءة الطاقة في المباني والمصانع يقلل من استهلاك الطاقة ويخفض تكاليفها.

3. تعزيز الاستقرار المالي:

أ- تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ: دعم الاستثمارات في البنية التحتية المقاومة للتغيرات المناخية يقلل من المخاطر المالية الناتجة عن الكوارث الطبيعية، مما يعزز الاستقرار المالي.

ب- تشجيع التنويع الاقتصادي: تنويع مصادر الطاقة والاعتماد على الطاقة المتجددة يقلل من تقلبات أسعار الوقود الأحفوري، مما يساهم في استقرار الاقتصاد.

4. تعزيز الشمول المالي:

أ- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تقديم قروض ميسرة ودعم مالي للمشاريع البيئية الصغيرة والمتوسطة يعزز الشمول المالي ويساهم في النمو الاقتصادي المحلي.

ب- الفوائد البيئية (44)

1. تقليل الانبعاثات الكربونية:

أ- دعم الطاقة المتجددة: توفير التمويل لمشاريع الطاقة الشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة يقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما يساهم في خفض انبعاثات الكربون.

ب- تحسين كفاءة استخدام الطاقة: تمويل مشاريع الكفاءة الطاقية في المباني والصناعات يساهم في تقليل الاستهلاك الطاقي وخفض الانبعاثات.

2. حماية الموارد الطبيعية:

أ- تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة: تقديم قروض ميسرة ودعم مالي للمزارعين لتبني ممارسات زراعية مستدامة يقلل من استهلاك المياه واستخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية، مما يحافظ على التربة والمياه الجوفية.

ب- دعم مشاريع إعادة التدوير وإدارة النفايات: تمويل مشاريع إعادة التدوير وإدارة النفايات يقلل من التلوث

ويحافظ على الموارد الطبيعية

3. تحسين جودة الهواء والمياه:

أ- تقليل التلوث الصناعي: تشجيع الاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة يقلل من انبعاثات الملوثات من المصانع والمنشآت الصناعية.

ب- دعم مشاريع المياه النظيفة: تمويل مشاريع إدارة المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي يساهم في تحسين جودة المياه وتقليل التلوث المائي.

4. تعزيز التنوع البيولوجي:

أ- حماية المناطق البيئية الحساسة: تمويل مشاريع الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الغابات والمناطق الرطبة يساهم في حماية الحياة البرية والنظم البيئية.

ب- دعم الزراعة العضوية والمستدامة: تشجيع الممارسات الزراعية التي تحافظ على التنوع البيولوجي وتقلل من التأثيرات البيئية السلبية.

ج- الفوائد الاجتماعية (45)

1. تحسين الصحة العامة:

أ- تقليل التلوث: دعم المشاريع التي تهدف إلى تقليل التلوث الهوائي والمائي يساهم في تحسين الصحة العامة ويقلل من الأمراض المرتبطة بالتلوث.

ب- تعزيز الحياة المستدامة: تشجيع أنماط الحياة المستدامة من خلال توفير وسائل نقل نظيفة ومساحات خضراء يعزز من صحة ورفاهية السكان.

2. تعزيز العدالة البيئية:

أ- توزيع الفوائد البيئية بشكل عادل: من خلال دعم المشاريع البيئية في المناطق المحرومة، يمكن تحسين جودة الحياة والبيئة لسكان هذه المناطق، مما يعزز العدالة البيئية.

يستنتج الباحث مما سبق توفير أدوات السياسة النقدية لدعم الاقتصاد الأخضر يمكن أن يحقق فوائد اقتصادية وبيئية واجتماعية متعددة، من خلال تبني نهج شامل ومتكامل، يمكن للبنوك المركزية

والحكومات أن تساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وحماية البيئة للأجيال القادمة.

ثالثا:- السياسة التجارية

1. مفهوم السياسة التجارية :

هي مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تتبناها الحكومة لتنظيم النشاطات التجارية الداخلية والخارجية. تهدف هذه السياسة إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة مثل تعزيز النمو الاقتصادي، حماية الصناعات المحلية، تحسين ميزان المدفوعات، وزيادة التوظيف(46).

هناك عدة أدوات تستخدمها الحكومات لتنفيذ سياساتها التجارية، وتشمل (47) :

أ- التعريفات الجمركية: - وهي ضرائب تفرض على السلع المستوردة، بهدف زيادة أسعارها وحماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية.

ب- الحصص التجارية: - وهي تحديد كمية معينة من السلع التي يمكن استيرادها أو تصديرها خلال مدة محددة.

ت- الإعانات المالية: - دعم مالي تقدمه الحكومة للصناعات المحلية لزيادة قدرتها التنافسية ضد المنتجات الأجنبية.

ث- القيود التجارية: مثل الحظر والتراخيص اللازمة للاستيراد أو التصدير (48) .

ح- المفاوضات والاتفاقيات التجارية: الدخول في اتفاقيات تجارية مع دول أخرى لتسهيل التجارة البينية وخفض

الحواجز التجارية.

ج- السياسات النقدية والمالية: تأثير سعر الصرف والسياسات الضريبية على التجارة

2. التأثيرات الاقتصادية لأدوات السياسة التجارية في الاقتصاد الأخضر (49):

تأثير أدوات السياسة التجارية على الاقتصاد الأخضر يمكن أن يكون كبيرًا ومتفاوتًا بناءً على كيفية تنفيذ هذه الأدوات، وسوف نذكر تحليلًا لكيفية تأثير بعض أدوات السياسة التجارية على الاقتصاد الأخضر:

التعريفات الجمركية

استخدام التعريفات الجمركية لحماية الصناعات الخضراء المحلية من المنافسة غير العادلة من المنتجات التي تعتمد على تكنولوجيا غير صديقة للبيئة.

تؤدي التعريفات الجمركية إلى زيادة تكلفة المنتجات الخضراء المستوردة، مما يقلل من انتشارها واعتمادها.

الحصص التجارية

حصص لاستيراد المنتجات الخضراء لتعزيز استخدامها وتشجيع الإنتاج المحلي لها.

تقيد الحصص التجارة الحرة للمنتجات الخضراء إذا لم تكن موزعة بشكل ملائم.

الإعانات المالية (50)

يمكن أن تساعد الإعانات المالية في دعم الشركات التي تعتمد على التكنولوجيا الخضراء، مما يزيد من قدرتها التنافسية ويحفز الابتكار في هذا المجال.

إذا تم توجيه الإعانات إلى الصناعات غير الصديقة للبيئة، قد يؤدي ذلك إلى تشويه السوق وإعاقة النمو الأخضر.

القيود التجارية (51)

يمكن فرض قيود على المنتجات التي تضر بالبيئة، مما يدفع الشركات إلى التحول نحو الممارسات الأكثر استدامة.

قد تؤدي القيود الشديدة إلى نقص في بعض المنتجات، مما قد يؤثر سلبًا على الاقتصاد إذا لم تكن البدائل المستدامة متوفرة.

المفاوضات والاتفاقيات التجارية

يمكن أن تشمل الاتفاقيات التجارية بنودًا تعزز التجارة الخضراء، مثل تخفيض التعريفات على المنتجات الصديقة للبيئة وتعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا الخضراء.

إذا لم تتضمن الاتفاقيات اعتبارات بيئية، فقد تعزز التجارة في المنتجات الضارة بالبيئة.

يستنتج الباحث مما سبق بشكل عام، يمكن لأدوات السياسة التجارية أن تلعب دورًا حاسمًا في دعم الاقتصاد الأخضر إذا تم استخدامها بحكمة. تتطلب هذه العملية تنسيقًا بين السياسات الاقتصادية والبيئية لضمان تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

3. سياسات تحفيز الاقتصاد الاخضر

تطبيق أدوات السياسة التجارية في الاقتصاد الأخضر يواجه عدة تحديات رئيسية. تشمل هذه التحديات ما يلي(52):

التمويل والتكلفة:

التحول إلى اقتصاد أخضر يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا النظيفة والبنية التحتية المستدامة.

الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تجد صعوبة في تحمل التكاليف المرتبطة بالتحول إلى ممارسات إنتاجية أكثر استدامة.

المنافسة التجارية:

قد تواجه الشركات التي تلتزم بالمعايير البيئية منافسة من الشركات التي تعمل في بيئات تنظيمية أقل صرامة.

التجارة الحرة قد تسهل دخول منتجات غير مستدامة بيئياً إلى الأسواق، مما يضع ضغوطاً تنافسية على الشركات المستدامة.

البنية التحتية والدعم الفني:

التحول إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب بنية تحتية جديدة ومناسبة، مثل الطاقة المتجددة وشبكات النقل المستدام. يجب أن تتوفر الدعم الفني والمساعدة التقنية للشركات والمشروعات الصغيرة.

حواجز التعريفات الجمركية وغير الجمركية(53) :

السياسات التجارية الخضراء قد تتضمن فرض تعريفات جمركية أو حواجز غير جمركية على المنتجات التي لا تلتزم بالمعايير البيئية، وهذه الإجراءات قد تؤدي إلى نزاعات تجارية بين الدول وتحتاج إلى توازن دقيق لتجنب الحروب التجارية.

يستنتج الباحث مما سبق بان مواجهة هذه التحديات، من المهم تعزيز التعاون الدولي، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الخضراء، وتحقيق التوازن بين التكاليف البيئية والفوائد الاقتصادية، وتطوير سياسات تجارية تدعم الاستدامة البيئية.

الاستنتاجات :-

1.تعد الحسابات القومية الخضراء خطوة هامة نحو تحقيق تنمية مستدامة تجمع بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، من خلال دمج الأبعاد البيئية في الحسابات القومية، إذ يمكن للدول تحقيق توازن أفضل بين استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية، مما يعزز من الرفاهية العامة على المدى الطويل .

2. يعتمد العراق بشكل أساسي على موارد الطاقة الناضبة على الرغم من اعتباره إحدى الدول التي تتمتع بثروة هائلة من الطاقات المتجددة ، وذلك لعدم استخدام مصادر هذه الطاقة بالشكل الامثل والتسبب بهدرها

3. تعد استخدام السياسات الاقتصادية التجارية، المالية، النقدية بشكل ناجح من أهم الأسباب التي تعمل على وضع استراتيجيات اقتصادية ناجحة الهدف منها تحسين أداء الانشطة الاقتصادية لتحقيق أمن غذائي مستدام و إيجاد الحلول لتخفيف التلوث البيئي ومكافحة الآثار السلبية الناتجة عنه.

4. ضعف القطاعات الانتاجية في العراق والاعتماد بشكل أساسي على قطاع النفط أدى إلى عدم القدرة على مواجهة الزيادة في الطلب الكلي فضلاً عن عدم جذب الاستثمارات التي تُعدُّ مفاتيح لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الأخضر

التوصيات :

1. تشجيع إجراء البحوث وتعزيز تطبيق التكنلوجيا المتقدمة المناسبة لاستخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر كفاءة، والحد من كثافة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والمساهمة في الاستجابة الفعالة لتغير المناخ

2. تعزيز التعاون الدولي، والتبادل المعرفي في مجالات الاقتصاد الأخضر، وتبادل التجارب والممارسات الناجحة بين الدول لتعزيز الاستدامة البيئية على المستوى العالمي.

3. العمل على توفير قاعدة معلومات متكاملة خاصة في التلوث البيئي تضم عددا من الخبراء وتكون تحت اشراف المنظمات الدولية ذات الصلة .

الهوامش

1. عبد الحميد رضوان عبد الحميد، اعداد الحسابات القومية الخضراء في دولة الامارات العربية المتحدة نحو تحقيق التنمية المستدامة، ط1 ،مركز الامارات للدارسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة ،2014،ص8.

2. حمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، ط1، مركز الدارسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة ،2007، ص110.

3. ريزان نصور، ايام ياسين، تاثير المعرفة البيئية بمفهوم المحاسبة الخضراء على الأداء التسويقي دراسة ميدانية في الشركة العامة لمصفاه بانياس، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, مجلد 38العدد 1، 2016، ص5.

4. إبراهيم جابر السيد، محاسبه التلوث البيئي، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،2014، ص181.

5. زهو اني رضا دوروا همية التكاليف البيئية في قياس وتقييم مستوى الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، -العدد السادس-المجلد الأول، جامعة الوادي، مصر،2013 ، ص38 .

6. شيخ عبد القادر, عوادي مصطفى, أثر المحاسبة البيئية في تحقيق تنمية مستدامة , مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة ،جامعه محمد خضير بسكرة ,الجزائر ، المجلد2 ،العدد2، 2019,ص17.

7. عبد الهادي منصور الدوسري، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية) جامعة الشرق الأوسط، عمان ،2011، ص25.

8. ناصري إيمان، الإفصاح المالي في إطار تبني المحاسبة الخضراء، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، الجزائر ،2021، ص-28 29 .

9. بودلال حنان، بن حمادي عبد القادر، المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي – و اقع و أفاق، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلة دورية علمية الجزائر، عدد8 ،2018، ص102.

10. محمد السيد على وهيب، التنمية المستدامة في نظم معلومات الحسابات القومية، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد 20، العدد4 الجزء الثاني، جامعة بورسعيد،2019، ص34.

11. يوزمان محمد امير، بن عواق العربي، دور الإفصاح المحاسبي على التكاليف البيئية في تحسين الاداء البيئي مجلة التنمية الاقتصادية، العدد06، الجزائر ،2018، ص178.

12. الوردي خدومة، زكية بن زروق، البحث عن ارساء قواعد للمحاسبة الخضراء في ظل تنامي بعد التنمية المستدامة وحماية البيئة، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15 ديسمبر جامعة باتنة حاج خضر، الجزائر، 2018، ص156.

13. عبدالله بن محمد المالكي، التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية، المجلة العربية للإدارة، جامعه الملك سعود، العدد4 ,المملكة العربية السعودية , 2017, ,ص 170 .

Kisamba-Mugerwa, THE UGANDA GREEN GROWTH DEVELOPMENT STRATEGY, Sustainable Business Team, uganda,2000,p13 -

15. مؤتمر العمل الدولي التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، جنيف , 2013,ص16.

16-Angel Gurría , Towards green growth A summary for policy makers , OECD TOWARDS GREEN GROWTH,2011,p6 .

17-Towards Green Growth in Emerging Market Economies ,OECD Green Growth papers ,2019,p7

18-Andrew Scott, William McFarland, op.cit ,p11 .

19-Kisamba-Mugerwa, op.cit ,p45 .

20-Hanoi, Viet Nam National Green Growth Strategy.VIETNAM,2012,p2 .

21-Camila Gramkow, Green fiscal policies An armoury of instruments to recover growth sustainablyUnited Nations publication, Santiago, United Nations. 2020,p18

22. عيسى معزوزي , جهاد بن عثمان , الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: تعارض أم تكامل , مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد1,الجزائر، 2018 ,ص142

23. احمد جمال خطاب، تعزيز تطبيقات النمو الأخضر في مصر في ضوء بعض التجارب الدولية الصاعدة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد حادي عشر عدد الثاني الجزء الثاني، جامعه قناة السويس , مصر,2020, ص416-415.

24-Lukita Tuwo,Green Growth Concepts and Definitions working paper ,Green Growth program

. Indonesia,2014,p15 ,

25. حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، ط3، مركز الاسكندرية للكتاب، القاهرة، 2000، ص16.

26. عادل احمد حشيش، اصول المالية العامة دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984,ص42 .

27. محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية ، ط1 ، دار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1980، ص59 .

28. احمد عادل حشيش ، اساسيات المالية العامة مدخل لدراسة الفن المالي للاقتصاد العام ، ط1، دار النهضة العربية ، بيروت ،1992، ص119.

29. محمود حسين الوادي، واخرون، المالية العامة والنظام المالي ،ط1 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2000،ص182
30. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة،ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007،ص190.
31. حامد عبد المجيد دراز،مصدر سبق ذكره، ص40.
32. سعيد عل العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ،ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع ،عمان ،2022،ص234.
33. دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 17 .
34. ايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي الاقتصاد الأخضر ، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، جامعة أسيوط، مركز البحوث والدراسات البيئية، 2014.، ص.57.
35. سعيد علي العبيدي ، مصدر سابق ، ص238.
36. سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية، ط1 ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ، الكويت ، 1982، ص693.
37. محمد مبارك حجير، مصدر سبق ذكره ص64.
38. محمود عبد العزيز، اقتصاديات النقود والبنوك رؤية معاصرة، ط2 ، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع ، 2020، ص238 .
39. مايكل ابد جمان ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 1999، ص209
40. اسماعيل حمادي واخرون ،اليات التحول نحو الاقتصاد الاخضر في العراق باستخدام التقنيات النظيفة، 2020،العدد 35،
41. احمد الكواز،ا لاقتصاد الاخضر والبلدان العربية مجلة جسر التنمية،العدد118، المعهد العربي للتنمية والتخطيط،2014
42. محمد طالبي واخرون، اهمية الطاقة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة المانيا، مجلة الباحث ،عدد6 ، جامعة البليدة،2008.
43. رقية محمد، تقرير حالة البيئة في الامارة ابو ظبي، جودة الهواء والضجيج والتغير المناخي، هيئة البيئة ابو ظبي،2021.
44. مداحي محمد ، الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجز ائر، مدخل لتحقيق مبادئ الاقتصاد الاخضر، دراسة قياسية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات ،مجلد 6،العدد1 ، 2021.
45. اشكاليات التحول الى الاقتصاد الاخضر في المنطقة العربية، المستقل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،ابو ظبي، العدد 121، 2016
46. ليلى عاشور حاجم سلطان ، القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي –دول عربية مختارة، اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد وهي جزء مِن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، 2007، ص214.
47. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج1، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق،2000،ص 280 .
48. كريم عبيس حسان العزاوي، تحرير التجارة الخارجية و اثارها على اقتصاديات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة، نشر على انترنيت على الموقع الاتي: http//repository.uobablon.edu.iq/papers/publication.aspx?pubid=8910
49. مقالة منشورة على الموقع الالكتروني https://www.eeaa.gov.eg/Topics/86/sub/176/index
50. مقالة منشورة على الموقع الالكتروني -http://lib.mans.edu.eg/eulc_v5/Libraries/Thesis/BrowseThesisPages.aspx?fn=PublicDrawThesis&BibID=12556875
51. نوزاد عبد الرحمن، الاقتصاد الاخضر المضامين والتطبيقات وزارة الخارجية ، دولة قطر،2020.
52. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس ، تقرير حماية البيئة،2011.
53. خالد خوجة منصور، الاقتصاد الاخضر والعمالة الخضراء، تقاطع المفاهيم والتحول في الاستر اتيجيات، جامعة مستغانم، الجز ائر،2021.

المصادر

اولاً:- الكتب

1. بدران حمد جابر، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، ط1، مركز الدارسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة ،2007.
2. جمان مايكل ابد ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 1999.
3. حشيش احمد عادل ، اساسيات المالية العامة مدخل لدراسة الفن المالي للاقتصاد العام ، ط1، دار النهضة العربية ، بيروت ،1992، .
4. خليل سامي ، النظريات والسياسات النقدية والمالية، ط1 ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ، الكويت ، 1982.
5. السيد إبراهيم جابر، محاسبه التلوث البيئي، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،2014.
6. عبد الحميد عبد الحميد رضوان ، اعداد الحسابات القومية الخضراء في دولة الامارات العربية المتحدة نحو تحقيق التنمية المستدامة، ط1 ،مركز الامارات للدارسات والبحوث الاستر اتيجية، الامارات العربية المتحدة ،2014.

7. عبد العزيز محمود ، اقتصاديات النقود والبنوك رؤية معاصرة، ط2 ، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع ، 2020.
8. العبيدي سعيد علي ، اقتصاديات المالية العامة ،ط1، داردجلة للنشر والتوزيع ،عمان ،2022.
9. محمود حسين ، واخرون، المالية العامة والنظام المالي ،ط1 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2000.
10. موسشيت دوجلاس ، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.
11. الوادي محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة،ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 .

ثانيا:- التقارير والنشرات السنوية

1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس ، تقرير حماية البيئة،2011
2. مؤتمر العمل الدولي التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، جنيف ، 2013.
3. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات، نشرات احصائية لسنوات مختلفة .

ثالثا:الرسائل والأطاريح

1. إيمان ناصري ، الإفصاح المالي في إطار تبني المحاسبة الخضراء، أطروحة الدكتوراه غير منشورة ، جامعة جيلالي ليابس، الجزائر ،2021.
2. ليلى عاشور حاجم سلطان ، القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي –دول عربية مختارة، اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد وهي جزء مِن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، 2007.

رابعا :البحوث والدراسات

1. نوزاد عبد الرحمن، الاقتصاد الاخضر المضامين والتطبيقات وزارة الخارجية ، دولة قطر،2020.
2. اشكاليات التحول الى الاقتصاد الاخضر في المنطقة العربية، المستقل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،ابو ظبي، العدد 121، 2016 .
3. اميريوزمان محمد ، بن عواق العربي، دور الإفصاح المحاسبي على التكاليف البيئية في تحسين الاداء البيئي مجلة التنمية الاقتصادية، العدد06، الجزائر ،2018.
4. حمادي اسماعيل واخرون ،اليات التحول نحو الاقتصاد الاخضر في العراق باستخدام التقنيات النظيفة ،العدد 35، 2020.
5. حنان بودلال ، بن حمادي عبد القادر، المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي – و اقع و أفاق، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلة دورية علمية الجزائر، عدد8 ،2018.
6. خدومة الوردي ، زكية بن زروق، البحث عن ارساء قواعد للمحاسبة الخضراء في ظل تنامي بعد التنمية المستدامة وحماية البيئة، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15 ديسمبر جامعة باتنة حاج خضر، الجزائر، 2018.
7. خنفر ايد راضي ، الاقتصاد البيئي الاقتصاد الأخضر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، جامعة أسيوط، مركز البحوث والدراسات البيئية، 2014.
8. خطاب احمد جمال ، تعزيز تطبيقات النمو الأخضر في مصر في ضوء بعض التجارب الدولية الصاعدة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد حادي عشر عدد الثاني الجزء الثاني، جامعه قناة السويس , مصر, 2020 .
9. الدوسري عبد الهادي منصور ، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية) جامعة الشرق الأوسط، عمان ،2011.
10. زهواني ،دور واهمية التكاليف البيئية في قياس وتقييم مستوى الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، -العدد السادس-المجلد الأول، جامعة الوادي، مصر ،2013 .
11. طالبي محمد واخرون، اهمية الطاقة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة المانيا، مجلة الباحث ،عدد6 ، جامعة البليدة،2008 .
12. عبد القادر شيخ, عوادي مصطفى, أثر المحاسبة البيئية في تحقيق تنمية مستدامة , مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة ،جامعه محمد خضير بسكرة ,الجزائر، المجلد2 ،العدد2، 2019.
13. الكواز احمد ،الاقتصاد الاخضر والبلدان العربية مجلة جسر التنمية،العدد118، المعهد العربي للتنمية والتخطيط،2014 .
14. محمد عبدالله بن ، التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية، المجلة العربية للإدارة، جامعه الملك سعود، العدد4 ,المملكة العربية السعودية , 2017.
15. محمد مداحي ، الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر، مدخل لتحقيق مبادئ الاقتصاد الاخضر، دراسة قياسية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات ،مجلد 6،العدد1 ، 2021.
16. محمد رقية ، تقرير حالة البيئة في الامارة ابو ظبي، جودة الهواء والضجيج والتغير المناخي، هيئة البيئة ابو ظبي،2021 .
17. معزوزي عيسى , جهاد بن عثمان , الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: تعارض أم تكامل , مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد1,الجزائر، 2018 .
18. منصور خالد خوجة ، الاقتصاد الاخضر والعمالة الخضراء، تقاطع المفاهيم والتحول في الاستراتيجيات، جامعة مستغانم، الجزائر،2021 .
19. نصورريزان ، ايام ياسين، تاثير المعرفة البيئية بمفهوم المحاسبة الخضراء على الأداء التسويقي دراسة ميدانية في الشركة العامة لمصفاه بانياس، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, مجلد 38العدد 1، 2016.

20. وهيب محمد السيد على ، التنمية المستدامة في نظم معلومات الحسابات القومية، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد 20، العدد4 الجزء الثاني، جامعة بورسعيد،2019.

خامسا: الانترنت

1. كريم عبيس حسان العزاوي، تحرير التجارة الخارجية و اثارها على اقتصاديات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة، نشر على انترنيت انترنيت على الموقع الاتي: http//repository.uobablon.edu.iq/papers/publication.aspx?pubid=8910

2. مقالة منشورة على الموقع الالكتروني https://www.eeaa.gov.eg/Topics/86/sub/176/index

3. مقالة منشورة على الموقع الالكتروني http://lib.mans.edu.eg/eulc_v5/Libraries/Thesis/BrowseThesisPages.aspx?fn=PublicDrawThesis&BibID=12556875

سادسا: المصادر الأجنبية

1-Hanoi, Viet Nam National Green Growth Strategy،VIETNAM,2012

2-Gramkow Camila, Green fiscal policies An armoury of instruments to recover growth sustainably, United Nations publication, Santiago, United Nations، 2020

3-Gurría Angel , Towards green growth A summary for policy makers , OECD TOWARDS GREEN GROWTH,2011 .

4-Towards Green Growth in Emerging Market Economies ,OECD Green Growth papers ,2019

5-Mugerwa Kisamba, THE UGANDA GREEN GROWTH DEVELOPMENT STRATEGY, Sustainable Business Team, uganda,2000

6-Graff, Edward Reiskin, United States Environmental Protection Agency Office of Pollution Prevention & Toxics Environmental Accounting Project ,1998

7-Lukita Tuwo,Green Growth Concepts and Definitions working paper ,Green Growth program , Indonesia,2014